World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 10-14 يونيو/حزيران 2019

التوزيع: عام
التاريخ: 31 مايو/أيار 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2019/5-G
قضايا السياسات

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

1- تستند مذكرة المعلومات هذه إلى التحديث المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2019،[1] وهي تقدم معلومات إضافية عن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.[2]

مقدمة

2- منذ التحديث الأخير المقدم في فبراير/شباط 2019، تم بلوغ عدد من النقاط المفصلية التالية: إطلاق إطار عمل مؤقت للإدارة والمساءلة للمستوى القطري؛ وتعميم ضريبة التنسيق بنسبة 1 في المائة؛ والدعوة الأولى لتقديم مذكرات مفاهيم للتمويل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة؛ ووضع الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة (المعروف باسم "إطار التعاون" – إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سابقا)، ولاتفاق التمويل. ومن المتوقع الانتهاء من إعداد وثيقة تعيد تحديد الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة في يونيو/حزيران. ويتواصل العمل بشأن استعراضات الهيكل الإقليمي للأمم المتحدة والمكاتب المتعددة البلدان والحوكمة على نطاق المنظومة.

3- و**البرنامج** باق على التزامه القوي بأهداف الإصلاح كوسيلة لتحقيق نتائج أقوى على الأرض ولدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، كان **البرنامج** عضوا في فريق إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وساعد في صياغة التوجيهات بشأن إطار التعاون الجديد. وشاركت قيادة **البرنامج** العليا وجميع مكاتبه الإقليمية في الاستعراض الإقليمي. ويشترك **البرنامج** في رئاسة مجموعة ابتكارات الأعمال مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويواصل العمل مع الوكالات الشقيقة والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن مختلف مكونات الإصلاح.

[1] WFP/EB.1/2019/5-B.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 المؤرخ 31 مايو/أيار 2018، بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/72/279).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

السيدة C. Ushiyama
مديرة مكتب نيويورك
بريد إلكتروني: coco.ushiyama@wfp.org

إعادة تنشيط نظام المنسق المقيم

4- يمثل تعزيز التنسيق جزءا رئيسيا من جهود الإصلاح. وفي أعقاب إطلاق نظام المنسق المقيم المعزز للأمم المتحدة في 1 يناير/كانون الثاني 2019، صدر إطار الإدارة والمساءلة المؤقت لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للمستوى القطري في أبريل/نيسان 2019. ويُعتبر الإطار وثيقة داخلية مهمة للأمم المتحدة، فهو يفعِّل العلاقة الجديدة بين المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري. و**البرنامج** ملتزم بالعمل ضمن إطار الإدارة والمساءلة وهو يشرك المكاتب القطرية في عملية ذات اتجاهين يزود المقر من خلالها المكاتب القطرية بالمعلومات والتوجيهات بشأن الإطار، ويلتمس في الوقت نفسه آراء المكاتب القطرية ورؤيتها المبكرة حول الدروس المستفادة، مما سيرشد استعراض التنفيذ الأولي للإطار، وهو استعراض من المقرر إجراؤه في الفصل الثالث من عام 2019. ومن المتوقع أن يقوم فريق الانتقال التابع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في وقت لاحق من عام 2019 بتطوير الأبعاد الإقليمية والعالمية لإطار الإدارة والمساءلة.

5- ويدرس **البرنامج**، ضمن هذا الهيكل المعزز لتنسيق الأمم المتحدة، الفرص المتاحة لموظفيه للعمل كمنسقين مقيمين كخطوة قيمة في مساراتهم المهنية، ويشجع كبار الموظفين ذوي الأداء العالي على التقدم لشغل وظائف المنسقين المقيمين. ونتيجة لذلك، كان عدد كبار قادة **البرنامج** الحاضرين في مركز تقييم المنسقين المقيمين في عامي 2018 و2019 أكبر من عددهم خلال السنوات السابقة. وفي أبريل/نيسان 2019، كان هناك أربعة من المنسقين المقيمين على مستوى العالم مُعارين من **البرنامج**. بالإضافة إلى ذلك، قرر **البرنامج** الاستثمار في إعداد المرشحين الداخليين للتقييم في مركز التقييم، مستفيدا في ذلك من الدعوة إلى الانضمام إلى المبادرة التدريبية التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لصالح المرشحين لمناصب المنسقين المقيمين، وهي مبادرة توفر عدة أشهر من الإعداد قبل الحضور في مركز التقييم. ويجري **البرنامج** أيضا تقييما لتحديد موظفيه ذوي الأداء العالي الذين يمكن إعارتهم إلى مكاتب المنسقين المقيمين بهدف إنشاء صلة بالغة الأهمية بين **البرنامج** ونظام المنسق المقيم لتبادل المعرفة والدراية التقنية، كما يعمل على تحديد المهارات التي من شأنها أن تمنح هؤلاء الموظفين قيمة خاصة في مكاتب المنسق المقيم الموسعة.[3]

6- ومنذ عدة سنوات، كان خيار المساهمة في تقييم أداء المديرين القطريين التابعين **للبرنامج** ضمن نظام تقييم الأداء (PACE) متاحا للمنسقين المقيمين. وفي عام 2017، أدرجت مدخلات من المنسقين المقيمين في تقييمات نحو 50 في المائة من المديرين القطريين التابعين **للبرنامج**. كما يجري تحديث نظام "PACE" في **البرنامج** وتوصيف وظائف الممثلين القطريين لديه، لإدراج مؤشرات الحصائل الجماعية التي تعكس المسؤوليات المتبادلة الجديدة وترتبط بالأهداف المحددة في أطر التعاون الخاصة بكل من البلدان.

7- وقد تم إطلاق جميع جوانب نموذج التمويل الهجين الجديد لنظام المنسق المقيم. وفيما يتعلق بالمساهمات المضاعفة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة لتغطية تكاليف نظام التنسيق الجديد، ضاعف **البرنامج** حصته لعام 2019، والتي تبلغ حاليا 2.9 مليون دولار أمريكي في السنة. كما أصدر **البرنامج** توجيهات داخلية بشأن ضريبة التنسيق البالغة نسبتها 1 في المائة. ونظرا لأن الضريبة تفرض على "المساهمات غير الأساسية المخصصة لأغراض بعينها بشكل صارم والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة، على أن تُدفع من المنْبَع"، فإن **البرنامج** لن يطبقها إلّا على المساهمات التي خصصها المانحون لمجال التركيز المتعلق بالأسباب الجذرية. والمساهمات الواردة من "أطراف ثالثة" مانحة هي وحدها المؤهلة. ولذلك يتم استبعاد المساهمات المقدمة من الحكومات المضيفة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومانحي الأمم المتحدة، في حين أن مساهمات القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، تعتبر مؤهلة. ويرصد **البرنامج** آثار هذه الضريبة على موارد البرمجة وأية تكاليف معاملات وتكاليف إدارية مرتبطة بها.

[3] بموجب النظام الجديد، يجري العمل على تعزيز مكاتب المنسقين المقيمين من خلال تعيين خبراء إضافيين في التخطيط والاقتصاد، ودعم السياسات، والرصد والتقييم، ودعم الشراكات الاستراتيجية.

جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية

8- لإطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون[4] دور رئيسي يؤديه في إصلاح الأمم المتحدة. ويرفع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 من قيمة الإطار فيجعله "الأداة الأكثر أهمية لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد، لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030". ويمثل هذا تحولا في طبيعة إطار الأمم المتحدة للتعاون، من كونه وثيقة للتخطيط (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) إلى توفيره إطارا لدورة البرامج بأكملها. وسيدفع إطار التعاون بتخطيط الحصائل الجماعية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أثناء تنفيذها لخطة عام 2030، وبتنفيذ هذه الحصائل ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها. كما سيكون الإطار الجديد العامل الأهم في تحديد تشكيلة فريق الأمم المتحدة القطري.

9- وبالتنسيق الوثيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، ساعد **البرنامج** على تشكيل المبادئ التوجيهية لإطار التعاون الجديد من خلال مشاركته في عملية استشارية يقودها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، وبمشاركة 17 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وبردود فعل من المنسقين المقيمين والهيئات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وكعضو أساسي في فريق الصياغة، قدم **البرنامج** مدخلات استراتيجية وتقنية كبيرة لمختلف مشاريع التوجيهات، بما في ذلك لأغراض تصميم نماذج مبتكرة لإطار التعاون والتحليل القطري المشترك للأمم المتحدة، كما قاد **البرنامج** مسار العمل المتعلق بالتحليل القطري المشترك.

10- وسيعمَّم إطار التعاون الجديد على الصعيد العالمي في النصف الثاني من عام 2019. ومن المتوقع أن يُطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية أفرقة الأمم المتحدة القطرية على التوجيهات النهائية لتنفيذ الإطار في يونيو/حزيران، مع التركيز على البلدان التي من المقرر أن تضع إطارا جديدا للتعاون في عام 2019. وستسترشد تحسينات التوجيهات في عام 2020 بالدروس المستفادة من هذه "البلدان التجريبية". وستتاح **للبرنامج** والوكالات الأخرى الفرصة للتقييم والمناقشة والاتفاق على أي مسائل تنشأ نتيجة لاعتماد الإطار الجديد. ووفقا للتطورات الأخرى في عملية الإصلاح ونتائج التقييمات الأخيرة،[5] سيواصل **البرنامج** جهوده لمواءمة جميع خططه الاستراتيجية القطرية مع إطار التعاون، من حيث المضمون والدورة الزمنية.

11- ويأتي تعميم إطار التعاون في وقت مناسب مع بدء **البرنامج** في تنفيذ الخطط الأخيرة من الجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية. وبحلول نهاية عام 2019، سيكون لدى جميع المكاتب القطرية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة معتمدة من جانب المجلس. ويجري حاليا تحليل الآثار المترتبة بالنسبة **للبرنامج** على إطار التعاون الجديد، مما سيوفر مدخلات حاسمة لتطوير الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية. وسينظم **البرنامج** مشاورات غير رسمية مع المجلس لمناقشة هذه الآثار بالتفصيل.

12- وتهدف الأمم المتحدة من اعتمادها لإطار التعاون الجديد إلى ضمان اتساق حصائلها الإنمائية، ومن الناحية المثالية، كون هذه الحصائل تعزز النتائج المتضمنة في أطر التخطيط الأخرى في الأمم المتحدة، مثل خطة الاستجابة الإنسانية والإطار الاستراتيجي المتكامل، وتتعزز بهذه النتائج. وتشمل الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** بالفعل أنشطة إنسانية وأنشطة إنمائية وهي تدمج التخطيط ذي الصلة في إطار واحد. وسيستمر **البرنامج** في تبادل خبراته مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لسد الهوة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني.

---

[4] يحل إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتعاون محل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

[5] على وجه الخصوص، انظر الصفحة 11 من رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم الاستراتيجي للخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية (2017 – منتصف 2018) (WFP/EB.2/2018/7-A/Add.1).

13- ويعمل **البرنامج**، بصفته وكالة مزدوجة الولاية لديها قدرات قوية في التحليل والبرمجة في المجالين الإنساني والإنمائي، على وضع قاعدة من الأدلة المتعلقة بقدرته على المساهمة في عوائد السلام. ومن خلال الشراكة مع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، عكفت المنظمة على النظر عن كثب في مساهمة **البرنامج** في "تحسين آفاق السلام" بهدف إرشاد التعديلات والتحسينات في استجابة **البرنامج** التشغيلية. وسيجري تقاسم النتائج الأولية على هامش الدورة السنوية للمجلس لعام 2019، وسيكون التقرير الرسمي عن المرحلة الأولى من الشراكة متاحا في الجزء الأخير من عام 2019. وعلى نطاق أوسع، يواصل **البرنامج** المشاركة في اللجنة التوجيهية المشتركة التي يرأسها بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظر في العوامل التمكينية للتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي. وقد ركزت الاستعراضات حتى الآن على سبعة بلدان تجريبية (بوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، وإثيوبيا، والنيجر، ونيجيريا، والصومال) وتجاربها الفردية في جهود الترابط بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، في محاولة لدعم البرمجة المعززة.

عمليات تسيير الأعمال المشتركة والمباني المشتركة

14- يشترك **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قيادة مجموعة ابتكارات الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقد أنشأت المجموعة فريقا للمشروع بدوام كامل يعمل على تحقيق أهداف طموحة. ويقوم **البرنامج** وشركاؤه في المجموعة بتزويد فريق المشروع بالموظفين والموارد اللازمة للدفع قُدما بهذا العمل. وتم إحراز تقدم كبير سواء في العوامل التمكينية[6] الضرورية لمجموعة الابتكارات أو في مسارات عملها الفني. وفيما يتعلق بالعوامل التمكينية المحددة، أُحرز تقدم فيما يتعلق ببيان الاعتراف المتبادل الرفيع المستوى ووقّع عليه حتى الآن 14 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، مما يمثل أكثر من 90 في المائة من إجمالي إنفاق وكالات الأمم المتحدة، وقد بدأ في الدخول حيز التنفيذ من خلال الوكالات. وسيذلل البيان العقبات المهمة التي تعترض تشغيل المكاتب الخلفية المشتركة ومراكز الخدمات العالمية.

15- وخلال الأشهر القليلة المقبلة، سيقوم فريق مشروع مجموعة الابتكارات بتجريب الاستراتيجية المنقحة لتسيير الأعمال وبتعميمها في جميع أنحاء العالم في الوقت المناسب لتحقيق هدف الأمين العام المتمثل في وجود استراتيجية لتسيير الأعمال لدى كل فريق قطري للأمم المتحدة بحلول عام 2021. وسيدعم **البرنامج** موظفيه الميدانيين في البلدان التجريبية التي لديه حضور فيها،[7] بهدف ضمان أن يتمكن **البرنامج** من تقديم تغذية مرتدة بشأن الأداة الجديدة وأن يقوم الموظفون الميدانيون بترويج خدمات **البرنامج** لتنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال.

16- وينطوي مسار العمل بشأن مراكز الخدمات العالمية المشتركة على تحديد الخدمات التي يمكن تقديمها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أي مكان في العالم، في حين أن الخدمات المقدمة لموقع محدد سيقدمها مكتب خلفي مشترك في البلد المعني. وفي يونيو/حزيران، سيزور **البرنامج** مركز الخدمات المشتركة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لمناقشة الخدمات التي تقدمها اليونيسف إلى مكاتبها القطرية ولاستكشاف ما يمكن لليونيسف أن تقدمه من خدمات **للبرنامج**.

17- وفي حين أن تحقيق وفورات في التكاليف ومكاسب في الكفاءة يمثلان سمة جوهرية للإصلاح، فإن هذه الحصائل لن تكون مجدية حقا إلّا من خلال استثمارات في البداية، تموّل من المساهمات المالية التي يقدمها المانحون وتيسّر تحقيق أهداف الأمين العام ضمن الجداول الزمنية المتوقعة.

---

[6] هناك عاملان أساسيان لتمكين مجموعة ابتكارات الأعمال، وهما مبدأ الاعتراف المتبادل ورضا العملاء. وتسمح مبادئ الاعتراف المتبادل لأي كيان من كيانات الأمم المتحدة بأن يستخدم أو يعتمد على ما لدى أي كيان آخر من سياسات وإجراءات وعقود النظام والآليات التشغيلية ذات الصلة لتنفيذ الأنشطة. أما مبادئ رضا العملاء فهي مجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسة تحكم توفير الخدمات المشتركة لضمان إدارتها بشفافية وإخضاعها للمساءلة.

[7] **للبرنامج** حضور في 34 بلدا من بين البلدان الخمسة والأربعين التي لديها استراتيجيات لتسيير الأعمال.

تجديد النهج الإقليمي

18- عرض الأمين العام توصياته المتعلقة بتنقيح الهيكل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستعراض المكاتب المتعددة البلدان في تقريره المقدم إلى الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مايو/أيار 2019. وتستند هذه التوصيات إلى الاستنتاجات التي خلص إليها استعراض أجراه فريق المراجعة الداخلية (الذي يشارك **البرنامج** في عضويته) وإلى مقترحات قدمتها مؤسسة استشارية خارجية. ومن المتوقع أن يقوم فريق الانتقال التابع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع خطط التنفيذ للمستوى الإقليمي، ويعتزم **البرنامج** أن يؤدي دورا نشطا في إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي وفي تعزيز المكاتب المتعددة البلدان.

تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشراكاتها

19- قدم الأمين العام الصيغة النهائية لاتفاق التمويل أثناء الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مايو/أيار 2019. ويعكس الاتفاق التزامات الدول الأعضاء بزيادة الأموال الأساسية والمجمعة والمواضيعية وبدعم تمويل نظام المنسق المقيم، وهو يؤكد في الوقت نفسه على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحسين المساءلة عن الإنفاق وشفافيته، والامتثال لمتطلبات إبراز الصورة، وتخطيط وتنفيذ الأنشطة المشتركة والتقييمات والإبلاغ على نطاق المنظومة، والتدليل على مكاسب الكفاءة، واتباع نهج أكثر اتساقا لاسترداد التكاليف.

20- وقد أصبح الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة عاملا الآن، ويتضمن اتفاق التمويل زيادة كبيرة في التمويل المخصص له. ويهدف الصندوق إلى تسهيل تغييرات متكاملة وتحويلية في السياسات وإلى دعم الأمم المتحدة في وضع استراتيجيات لتمويل العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقيام باستثمارات استراتيجية لمساعدة البلدان على تسريع مسيرتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتركز الجولة الأولى من الاستثمارات على "عدم ترك يتخلف عن الركب"، ولا سيما على الحماية الاجتماعية، ولديها مظروف تمويلي إجمالي قدره 60 مليون دولار أمريكي. وفي مارس/آذار، دُعيت أفرقة الأمم المتحدة القطرية المهتمة إلى أن تقدم، عن طريق المنسقين المقيمين لكل منها، مذكرة مفاهيم واحدة لكل فريق لبرنامج مشترك للأمم المتحدة يتماشى مع هذا التركيز وبميزانية قصوى لا تزيد عن مليوني دولار أمريكي. وشارك **البرنامج** في إعداد مذكرات المفاهيم في 32 بلدا، وخصص أحد الموظفين لدعم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية في إجراء استعراض تقني لجميع مذكرات المفاهيم المقدمة. وخلال الأشهر المقبلة، ستُدعى قائمة مختصرة من المكاتب القطرية التي قدمت مذكرات المفاهيم إلى صياغة برامج مشتركة كاملة سيصار إلى تنفيذها في نهاية المطاف ابتداء من أكتوبر/تشرين الأول 2019.

التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة

21- واستنادا إلى مشاورات اشتركت فيها جميع الجهات المعنية وإلى النظر في ردود الفعل التفصيلية المقدمة من أصحاب المصلحة، وُزّع على الدول الأعضاء مخطط تفصيلي لوثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة خلال الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مايو/أيار. ويحدد مشروع الوثيقة الهوية الجماعية والمزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والإجراءات الملموسة لمعالجة الفجوات والتداخل في هيكل الأمم المتحدة الحالي. والهدف من ذلك هو توفير رؤية شاملة للنهوض بالاستجابة على نطاق المنظومة لخطة عام 2030، وفقا للتكليف الذي تضمنه كل من القرار 243/71 للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات وقرار الجمعية العامة 279/72. كما تعرض الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة أيضا التغييرات المطلوب إحداثها في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حتى تتمكن من تنفيذ خططها الجماعية، مع التأكيد على الالتزام بزيادة الابتكار والتعاون من أجل الإسراع في التنفيذ وجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر فعالية وكفاءة ومساءلة أمام الدول الأعضاء. وقد ساهم **البرنامج** في وضع الوثيقة من خلال المشاركة النشطة في فريق النتائج الاستراتيجية التابع للأمم المتحدة المعني بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

22- ويرتبط مشروع الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة ارتباطا وثيقا بإطار التعاون الجديد الذي سيكون أداة مركزية لضمان تنفيذ الرؤية الاستراتيجية المعروضة في الوثيقة وتطبيق مبادئها الأساسية على عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري لدعم خطة عام 2030. كما أن تنفيذ الاستراتيجية المعروضة في الوثيقة سيوفر مزيدا من الوضوح بشأن الترابط بين إطار التعاون والأطر المقابلة الخاصة بعمل الأمم المتحدة الإنساني وعملها في مجال السلام. ويعتزم فريق الانتقال المسؤول عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة في يونيو/حزيران، بإدراج تعليقات الدول الأعضاء ومنظوراتها التي أعربت عنها خلال الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مايو/أيار.

23- وقد اضطلعت أمانة المجلس التنفيذي **للبرنامج** بدور نشط في دعم عمل الدول الأعضاء بشأن تقييم طرائق عمل المجالس التنفيذية والسبل التي تمكن من تحسينها لزيادة تعزيز الكفاءة والشفافية والجودة والفعالية. وشملت الإجراءات تقديم المدخلات والدعم للمجموعة الأساسية من الدول الأعضاء المعنية بطرائق العمل، والتي سيتم تقديم نتائجها الرئيسية المتمثلة في تقديم عرض كتابي عن النتائج والمقترحات لتحسين طرائق عمل كل من المجالس، وذلك في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في 31 مايو/أيار 2019.[8]

الاستنتاجات والخطوات المقبلة

24- مع استمرار تقدم مسيرة الإصلاح، سيواصل **البرنامج** متابعة التعديلات المختلفة عن كثب والمشاركة بنشاط في هذه العملية. وفي سبتمبر/أيلول، سيجتمع قادة العالم في نيويورك لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وللعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويعتبر هذا الحدث أول اجتماع قمة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد خطة عام 2030 في سبتمبر/أيلول 2015، وسوف يوفر فرصة لتقييم التقدم المحرز في الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. وتُظهر الأدلة الناشئة أن على وكالات الأمم المتحدة أن تقوم، على وجه الاستعجال، بمضاعفة استجابتها وبتبني التحول في النموذج الإنمائي السائد، وهو تحول يكمن في صميم خطة عام 2030. وينبغي أن تكون الإصلاحات متعلقة بالناس وبتحقيق نتائج أفضل على الأرض من أجل بلوغ الهدف المتمثل في القضاء على الجوع خلال السنوات الإحدى عشرة القادمة.

[8] عرض كتابي للمجموعة الأساسية المعنية بطرائق عمل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000105281/download؛ والملحق: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000105282/download